تبون يعود إلى ألمانيا لاستكمال علاجه من كورونا

عاد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى ألمانيا لتلقي العلاج من مضاعفات تسبب بها "كوفيد19-" الذي سبق أن أصيب به، وفق ما أفاد التلفزيون العام.

وغادر تبون إلى برلين من قاعدة بوفاريك الجوية قرب الجزائر العاصمة حيث كان في وداعه مسؤولون كبار، وفق المصدر نفسه. وسبق أن تلقى العلاج من كوفيد19- لشهرين في المانيا قبل أن يعود إلى الجزائر في 29 ديسمبر ().

على خلفية سلسلة الهجمات التي نفذتها ضد ناقلات للنفط في البحر الأحمر

الخارجية الأميركية تصنف الحوثيين في اليمن «جماعة إرهابية»

القتال في اليمن

صنفت الخارجية الأمريكية، أمس الإثنين، جماعة "أنصار الله" في اليمن (الحوثيون)، "منظمة إرهابية أجنبية" على خلفية سلسلة الهجمات التي نفذتها ضد ناقلات للنفط في البحر الأحمر، العام الماضي.

جاء ذلك في بيان صادر عن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، نشر على موقع الوزارة الإلكتروني، فيما أدان الحوثيون القرار في تغريدة، وأعلنوا احتفاظهم "بحق الرد".

وقال بومبيو إن وزارة الخارجية "ستخطر الكونغرس بنيته تصنيف جماعة الحوثي اليمنية الموالية لإيران، منظمة إرهابية أجنبية".

وأضاف البيان أن الوزارة ستدرج أيضا ثلاثة من قادة الحوثي "على لائحة الإرهابيين الدوليين"، وهم عبد الملك الحوثي، وعبد الخالق بدر الدين الحوثي، وعبد الله يحيى الحكيم.

كما أشار أن الخطوة الأمريكية ضد الجماعة من شأنها "توفير أدوات إضافية لمواجهة نشاط جماعة أنصار الله الإرهابية، والإرهاب الذي تمارسه". ووصفت الخارجية الأمريكية الحوثيين بأنهم "جماعة مسلحة مدعومة من إيران وتعمل في منطقة الخليج".

وتابعت في بيانها: "لا يمكن إحراز تقدم في معالجة انعدام الاستقرار في اليمن إلا عند محاسبة المسؤولين عن عرقلة السلام على أفعالهم".

ويسيطر الحوثيون، المدعومين من إيران، على محافظات، بينها العاصمة صنعاء (شمال) منذ سبتمبر 2014.

ومنذ مارس من العام التالي، ينفذ التحالف العربي، بقيادة الجارة السعودية، عمليات عسكرية في اليمن، دعما للقوات الحكومية ضد الحوثيين. وخلفت الحرب، المستمرة للعام السادس، ما لا يقل عن 233 ألف قتيل، فيما بات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات الإنسانية، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

البحرين تفتح مجالها الجوي أمام الطيران القطري

الإمارات: أنهينا الخلاف مع قطر.. ونحتاج لخطوات بناء ثقة

أعلن وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، أن بلاده طوت صفحة الخلاف مع قطر، لكن توجد حاجة إلى "خطوات بناء ثقة في المرحلة القادمة".

وشهدت القمة الخليجية الـ41، في السعودية، الإعلان عن انتهاء أزمة خليجية استمرت منذ 2017 بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر.

وقال قرقاش، لقناة "سكاي نيوز عربية" (تبث من الإمارات): "انتهينا من الخلاف. والإمارات من خلال إعلان العُلا (الصادر عن القمة الخليجية) ومن خلال الثقة في قيادة السعودية لهذا الملف، أنهت هذا الخلاف".

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر فرضت، منذ يونيو 2017، حصارا بريا وجويا وبحريا على قطر، بزعم دعمها للإرهاب، وهو ما نفته الدوحة، واعتبرته "محاولة للنيل من سيادتها وقرارها المستقل".

وتابع: "أعتقد أن هناك حاجة لمخاطبة عواطف الناس وعقولهم. فما من شك أن شعوب الخليج تريد هذه المصالحة، وأن تقلب صفحة الخلاف، ولكن العقول أيضا في خلاف ممتد مثل هذا تحتاج إلى خطوات بناء ثقة في المرحلة القادمة".

وتحدث قرقاش عن مسائل أخرى (لم يحددها) "أكثر استعصاءً خلال المرحلة القادمة، وهذه يجب أن نتعامل معها بنضج وبشفافية وعقلية".

واستطرد: "مهم جدا أن نخاطب الشعوب، ونقول لها إننا مقبلون على مرحلة جديدة، وطوينا صفحة الخلاف. هناك صفحة بيضاء جديدة نحاول من خلالها تعزيز العمل الخليجي، ويجب أن نقول لها (الشعوب) إن بعض المسائل تتطلب بعض الوقت".

وقال وزير خارجية قطر، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في تصريحات لقناة "الجزيرة"، إن إنهاء الأزمة الخليجية تم عبر الاتفاق على "مبادئ أساسية لتجاوز الخلاف".

وشدد "آل ثاني" على أن المشاكل بين بلاده والدول الأطراف "مختلفة في طبيعتها"، وبالتالي عملية التعامل معها "ستأخذ وقتها".

كما قالت هيئة الطيران المدني في البحرين أول أمس، إن المملكة ستفتح مجالها الجوي أمام قطر بدايةً من أمس الإثنين، 11 يناير ()، وذلك في أعقاب توقيع دول عربية على اتفاق في القمة الخليجية الأخيرة.

وقطعت البحرين، والسعودية، والإمارات، ومصر العلاقات الدبلوماسية وروابط التجارة والنقل مع قطر منتصف في 2017.

انتخابات ليبيا.. اللجنة القانونية تقدم مقترحات للبعثة الأممية

قدم أعضاء اللجنة القانونية في ملتقى الحوار السياسي الليبي، مقترحات إلى بعثة الأمم المتحدة، بشأن وضع قاعدة دستورية، تمهيدا لانتخابات عامة مقررة في 24 ديسمبر المقبل.

جاء ذلك خلال اجتماع، عبر اتصال مرئي، عقدته المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا، ستيفاني وليامز، مع أعضاء اللجنة المنبثقة عن ملتقى الحوار، وفق بيان للبعثة.

وذكرت البعثة أن "أعضاء اللجنة قدموا مقترحاتهم بشأن القاعدة الدستورية المؤدية إلى الانتخابات الوطنية بعد 348 يوما".

واتفق أعضاء اللجنة القانونية على "عقد جلسات مكثفة، خلال الأسبوع الجاري، للوصول إلى توافق على مقترح مقترحات"، وفق البيان. وشددت البعثة الأممية على "أهمية المضي قدما نحو التوافق على مقترحات محددة، لعرضها على ملتقى الحوار السياسي".

وقال عضو ملتقى الحوار السياسي، عبد القادر حويلي، للأناضول، إن "7 أعضاء من اللجنة القانونية قدموا نحو 16 مقترحا للبعثة".

وأضاف أن "اجتماع اليوم لم يصدر منه أي قرار، غير أن هناك توافقا على أن تكون العملية الدستورية صحيحة، بحيث لا يقبل القضاء أي طعون فيها". وتابع أن العملية الدستورية "تحتاج إلى تعديل الإعلان الدستوري ولا يتم فيها تأجيل الاستفتاء على الدستور، الذي أعدته الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، فالوقت غير كاف وهناك عدم توافق عليها". وهذا هو ثالث اجتماع للجنة القانونية منذ أن أعلنت البعثة الأممية، في 17 ديسمبر الماضي، عن تشكيلها من 18 عضوا، لوضع قاعدة دستورية للانتخابات.

وتعاني ليبيا انقساما في الأجسام التشريعية والتنفيذية، نتج عنه نزاع مسلح أودى بحياة مدنيين، بجانب دمار مادي هائل.

وبدعم من دول عربية وغربية، تنازع مليشيات الجنرال الانقلابي، خليفة حفتر، منذ سنوات، الحكومة الليبية، المعترف بها دوليا، على الشرعية والسلطة في البلد الغني بالنفط.

ورغم تحقيق تقدم على المسارين السياسي والعسكري نحو إيجاد حل للنزاع، إلا مليشيات حفتر تنتهك من آن إلى آخر وقفا لإطلاق النار قائما منذ 23 أكتوبر الماضي، برعاية الأمم المتحدة.

وبينما تتأهب حكومة الوفاق الليبية برئاسة فائز السراج، لإطلاق عملية عسكرية وأمنية موسعة تحت اسم «صيد الأفاعي» في المنطقة الغربية للبلاد، تجاهلت اقتراحاً مفاجئاً لمسؤول في الحكومة الموازية والمنافسة لها في شرق البلاد لعقد اجتماع بينهما على غرار اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة المعروفة باسم (5+5).

وقال فتحي باشاغا وزير الداخلية بحكومة الوفاق، في تصريحات إعلامية أمس، إنه وضع خطة مع رئاسة الأركان بقوات الوفاق والمنطقة العسكرية الغربية لإطلاق عملية تحمل اسم «صيد الأفاعي»، لافتاً إلى أن العملية تستهدف مواجهة الخلل الأمني الذي خلّفه ما وصفه بالعدوان على مدن المنطقة الغربية، في إشارة إلى العملية العسكرية التي شنها الجيش الوطني، لتحرير العاصمة طرابلس وانتهت بالفشل العام الماضي. وأوضح باشاغا أن العملية المخصصة لمواجهة ما وصفها بالفوضى المقصودة من بعض أجهزة مخابرات الدول التي لا تريد لليبيا الاستقرار، ومنع عودة بعض أعضاء تنظيم «داعش» للمنطقة الغربية، ومكافحة النشاط المنتعش للجريمة المنظمة، وتهريب الوقود والبشر، تلقى دعماً من بعض الدول بالإضافة إلى وعود من دول أخرى لم يحددها. ولفت إلى أنه تم إعداد هذه العملية التي لم يكشف موعد تنفيذها رسمياً، منذ فترة طويلة،

مقتل شرطي وإصابة 5 محتجين في الاشتباكات

العراق: متظاهرو الناصرية يهددون بتصعيد «غير مسبوق»

تظاهرات الناصرية

هدد متظاهرون في محافظة ذي قار، جنوبي العراق، بـ"تصعيد غير مسبوق لاحتجاجاتهم"، إذا لم يتم الإفراج عن محتجين اعتقلوا خلال الأيام الماضية.

ولليوم الثالث تشهد مدينة الناصرية عاصمة ذي قار، احتجاجات على خلفية اعتقال نشطاء في الحراك الشعبي، تخللها أعمال عنف تسببت بمقتل أحد رجال الأمن وإصابة آخرين إضافة لجرح متظاهرين.

وقال المتظاهرون، في بيان: "الحكومة لم تف بتعهداتها الخاصة بإرساء الاستقرار في الناصرية بل زادت النار حطبا فكانت ضد شعبها وعونا للفاسدين"، في إشارة لاعتقال المتظاهرين وقمعهم.

واشترط البيان، لوقف الاحتجاجات إطلاق السلطات سراح جميع المتظاهرين وإسقاط "التهم الكيدية" عنهم ووقف حملات ملاحقة الناشطين في الحراك الشعبي الاحتجاجي.

وأضاف: "إذا حصل عكس ذلك، فإننا على أتم الجهوزية والاستعداد للتصعيد بقوة أكبر لم تشهدها الحكومة من قبل".

وقال مصدر أمني في شرطة الناصرية للأناضول، إن السلطات أفرجت عن 13 متظاهرا، على أن يجري الإفراج عن البقية لاحقا بعد انتهاء التحقيق معهم.

وكانت مفوضية حقوق الإنسان العراقية (مرتبطة بالبرلمان) قد أفادت في بيان، السبت، "بتوقيف 30 متظاهرا وإصابة 43 آخرين بينهم عناصر أمنية، ورصد حالتي اغتيال"، دون الإشارة إلى هوية الشخصين أو الجناة، في الناصرية، خلال يومين من الاحتجاجات. وخلال احتجاجات، قتل شرطي برصاص مجهولين وأصيب 5 متظاهرين في مواجهات عنيفة مع رجال الأمن، وفق ما أفاد مصدر أمني وشهود عيان للأناضول. وأغلق المتظاهرون الغاضبون معظم الشوارع الرئيسية وسط المدينة، وفق ما أفاد الشهود.

ومنذ أكتوبر 2019، يشهد العراق احتجاجات واسعة النطاق، أطاحت بالحكومة السابقة برئاسة عادل عبد المهدي، أواخر العام ذاته.

ولا تزال الحركة الاحتجاجية متواصلة على نحو محدود للضغط على رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي، لمحاسبة قتلة المتظاهرين وإجراء إصلاحات حقيقية وانتخابات نزيهة ومحاربة الفساد.

وأفاد مصدر أمني وشهود عيان، بمقتل شرطي وإصابة 5 محتجين في اشتباكات خلال احتجاجات بمدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق.

وتصاعدت وتيرة احتجاجات، متواصلة لليوم الثالث على التوالي، في قلب الناصرية وسط أعمال عنف واشتباكات بين محتجين وأفراد الأمن.

وقال ضابط برتبة نقيب في شرطة ذي قار للأناضول، طلب عدم نشر اسمه، إن "شرطيا قُتل بعد ساعات قليلة من إصابته برصاصة خلال اشتباكات مع متظاهرين قرب ساحة الحبوبي وسط الناصرية". وأضاف أن "الشرطي أصيب بطلق ناري مجهول المصدر. قوات الشرطة ومكافحة الشغب تحاول فتح الطرق التي أغلقها المتظاهرون".

وتابع أن "قوات الأمن استخدمت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، وأطلقت الرصاص الحي في الهواء لتفريق المتظاهرين، فيما استخدم المحتجون الحجارة والزجاجات الحارقة". وقال ثلاثة شهود عيان من المتظاهرين، للأناضول، إن 5 محتجين أصيبوا بجروح وحالات اختناق خلال الاشتباكات مع قوات الأمن.

وأوضحوا أن اثنين منهم أصيبا بجروح بليغة جراء الرصاص المطاطي. وأغلق المتظاهرون الغاضبون معظم الشوارع الرئيسية وسط الناصرية، وفق الشهود. وتفجرت الاحتجاجات في الناصرية، الجمعة، على خلفية توقيف الناشط في الحراك الشعبي، إحسان الهلالي، الثلاثاء.

6 آلاف جندي لحماية المدنيين في دارفور

السودان: تجمع المهنيين يعلن «التصعيد» ضد السلطة الانتقالية

أعلن تجمع المهنيين السودانيين، دخوله مرحلة "تصعيد ثوري وجماهيري" عقب انتهاء مهلة منحها للسلطة الانتقالية، على خلفية مقتل الناشط بهاء الدين نوري.

وفي 27 ديسمبر الماضي، أمهل التجمع (قائد الحراك الاحتجاجي)، الحكومة أسبوعين لتحقيق العدالة في مقتل نوري، إثر اعتقاله من قبل قوات الدعم السريع.

وقال التجمع، في بيان، بوقت متأخر مساء، إنه "طرح 3 مطالب واضحة وبسيطة للسلطة الانتقالية لتحقيق القصاص العادل وضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلا".

وأوضح أن تلك المطالب هي "نزع الحصانة عن من شاركوا في اعتقال وتعذيب نوري، وتسليمهم للنيابة العامة، وإغلاق مقار الاعتقال التابعة للدعم السريع، ومنع القبض أو الاعتقال إلا بواسطة الشرطة".

وأردف: "انتهت المهلة (..) لذا فإننا ندخل الآن في مرحلة التصعيد الثوري الجماهيري في الشارع بكل أدوات المقاومة السلمية"، داعيا إلى المشاركة المكثفة في هذا التصعيد. ولم يذكر التجمع، تفاصيل أكثر حول هذا التصعيد المرتقب، ومتى سينطلق.

و الماضي، طالب تجمع المهنيين السودانيين، في بيان، بتفتيش كل مقار قوات الدعم السريع (تابعة للجيش)، للتأكد من خلوها من "المعتقلين المدنيين".

وألقت قوة من الدعم السريع، القبض على بهاء الدين، في 17 ديسمبر الماضي، وبعد 4 أيام، أبلغت السلطات أسرته بأنه توفي، وعليها تسلم جثمانه من المشرحة، لكن الأخيرة رفضت لوجود آثار تعذيب على الجثة. ويقول نشطاء إن بهاء الدين كان ناشطا في معارضة الرئيس المعزول عمر البشير، بينما صرح شقيقه محمد نوري، عقب تشييع الجثمان، بأن بهاء الدين (45 عاما)، "لم يكن له أي نشاط سياسي، وعذب بلا أي جريرة".

وأعلنت السلطات السودانية، أن "قوات حماية المدنيين" المرتقب انتقالها إلى إقليم دارفور تتكون من 6 آلاف جندي.

وفي 8 يونيو الماضي، أعلنت الخرطوم، اعتزامها تشكيل قوة محلية لحماية المدنيين في دارفور غربي البلاد، عقب انسحاب بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة المشتركة "يوناميد" من الإقليم نهاية 2020.

وأوضح بيان صادر عن إعلام مجلس الوزراء، أن "الآلية الوطنية لحماية المدنيين (حكومية) عقدت اجتماعا برئاسة وزير شؤون رئيس مجلس الوزراء، عمر مانيس".

وأشار إلى أن "الآلية الوطنية استمعت لتقرير قائد قوات حماية المدنيَين، ياسر فضل الله، حول الخطوات التي تم اتخاذها في نشر القوة المشتركة في ولايات إقليم دارفور".

وأوضح البيان أن "قوة حماية المدنيين تتكون من 6 آلاف جندي، نصفهم من قوات الشرطة، والبقية من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، وجهاز المخابرات العامة".

وتابع: "ينتظر انضمام 6 آلاف جندي إضافي، من الحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا، لتعزيز مهمة القوة".

وذكر البيان، أن "الاجتماع تبنى مقترحا بإلحاق مكون مدني (دون توضيح) بالقوة العسكرية لحماية المدنيين، بما يساهم في قيامها بالمهام المطلوبة، خصوصا فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال". فيما لم يوضح البيان تاريخ بدء القوات عملها في الإقليم.